تدشين برنامج التعاون في مجال الجيولوجيا البحرية بين اليمن وكوريا الجنوبية

■،، عدن/سبأ

دشن أمس بمحافظة عدن برنامج التعاون في مجال الجيولوجيا البحرية بين هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية ومركز علوم البحار بكوريا الجنوبية.

ويتضمن البرنامج دعم وتطوير إدارة الجيولوجيا البحرية بمحافظة عدن في مختلف المجالات وتنفيذ ثلاث برامج تدريبية لكوادر الهيئة تستمر ١٧ يوماً يشمل الأول التدريب على أعمال المسح البحري في مجال الجيولوجيا البحرية بالتعاون مع مصلحة خفر السواحل، والثاني دراسة الرسوبيات والمتغيرات الساحلية على الشواطئ البحرية اليمنية، فيما يشمل الثالث تحليل نتائج أعمال المسح البحري الذي ينفذ في خليج عدن.

وأشار رئيس هيئة المساحة الجيولوجية الدكتور إسماعيل الجند إلى أهمية التعاون مع الجانب الكوري في معرفة مقومات ومصادر الجيولوجيا البحرية وكذا تدريب كوادر الهيئة على الأجهزة المقدمة من الجانب الكوري بمشاركة الفريق الفني والخبراء الكوريين.

ولفت الجند إلى أهمية دراسة الجيولوجية البحرية وتكوينات البحار وما تمتلكه من ثروات طبيعية وضرورة تطوير القدرات العلمية بهدف المساهمة الفاعلة في إدارة الثروات المعدنية.. مشيراً إلى أن الهيئة تسعي إلى إنشاء مركز للجيولوجيا البحرية في اليمن بالتعاون مع الجانب الكوري.

فيما أوضح مدير إدارة الجيولوجيا البحرية بعدن منصر الحاج أن التعاون مع مركز علوم البحار الكوري يهدف إلى تطوير قدرات الكوادر والبنية التحتية من خلال توفير الأجهزة والمعدات وكذا الدراسات وعمل الخرائط والبحث عن المعادن والرسوبيات في قاع البحار.

٩٩,٨ مليار قيمة مبيعات أذون الخزانة في سبتمبر ٢٠١٠م

كتب/علي البشيري

■،، بلغ إجمالي مبيعات أذون الخزانة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٠م نحو ٩٩ ملياراً و٨٥٣ مليون ريال.

وبينت إحصائية صادرة عن البنك المركزي اليمني أن مبيعات أذون الخزانة لفترة ثلاثة أشهر بلغت ٨٥ ملياراً و٤٨٦ مليون ريال، فيما بلغت مبيعات الأذون لفترة ستة أشهر ٧ مليارات و٩٩ مليون ريال، كما بلغت مبيعات أذون الخزانة لمدة سنة ٧ مليارات و٢٧٨ مليون ريال.

وبلغ المتوسط المرجح لعائد أذون الخزانة في فرادات شهر سبتمبر ٢٠١٠م لمدة ثلاثة أشهر ٢٢,٩٩٪، ولمدة ستة أشهر ٢٢,٩٨٪، ولمدة ستة أشهر ٢٢,٩٨٪.

الجدير بالذكر أن أذون الخزان تعد من أهم الأدوات غير المباشرة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وسحب السيولة الزائدة في السوق.

٥٨ مليار ريال تخصيصات محافظة ريمة في مجال التنمية

■،، ريمة / سبأ

ناقش المكتب التنفيذي لمحافظة ريمة أمس برئاسة المحافظ علي سالم الخظمي المحددات والإطار العام للخطة المتكاملة للمكتب التنفيذي والأجهزة الحكومية بالمحافظة للعام الجاري في المجالات الإدارية والبناء المؤسسي والهيكل التنظيمي لمختلف الأجهزة التنفيذية.

واطلع الاجتماع على أهم المرتكزات الأساسية للخطة وما تشتمل عليه من مهام لإنجاز الأعمال خلال العام وما يترتب على الأجهزة الحكومية من تنفيذ للعديد من المشاريع المحلية وذات الطابع الخدمي والتنموي والاجتماعي والاقتصادي وخدمة المجتمعات المحلية وتوفير احتياجاتها ومتطلباتها الأساسية.

وقيّم الاجتماع ما تم إنجازه بالمحافظة منذ إنشائها والتي خصص لها ٥٨ مليار ريال منها ٣٨ مليار ريال لمجالات الطرق، و٢٠ مليار ريال لتغطية مختلف المجالات والقطاعات الأخرى منها المياه وبناء المجمعات الحكومية والتربوية والتعليم والصحة وغيرها.

وأكد المحافظ الخظمي أهمية التنظيم والإعداد والتخطيط للأعوام القادمة بما يضمن تحقيق تنمية مستدامة وشاملة تلبي كافة التطلعات المجتمعية.

وأشار إلى ضرورة تحديد ما تم إنجازه من قبل المكاتب الحكومية من خلال ما تضمنته الخطط والبرامج التنموية والاستثمارية السنوية والاستراتيجيات العامة والإسراع في البت والإعلان وإجراء التحاليل الخاصة بالمشاريع التي تضمنها البرنامج الاستثماري والرأسمالي للعام الجاري ٢٠١١م في جميع المجالات وعدم التهاون والتأخير في تنفيذ تلك المشاريع.

كما شدد الخظمي على ضرورة الإسراع في إنجاز الخطط للعام الجاري ومضامينها وبما يخدم النظام العام للسلطة المحلية وأجهزتها الحكومية وتحقيق أهدافها ومساراتها الأفقية والرأسية وملامح الكم والكيف والأطر الموحدة.

إلى ذلك ناقش محافظ ريمة علي سالم الخظمي أمس مع مهندسي القطاعات والمكاتب الحكومية المواضيع المتعلقة بعمليات وأنشطة تنفيذ المسوحات والدراسات الفنية والتصاميم الهندسية لمختلف المشاريع التنموية والخدمية بالمحافظة.

وجرى استعراض الخطط والبرامج والآليات التي يجب اتخاذها والعمل على ضوئها وفقا لسياسات وتوجهات السلطة المحلية في تنفيذ المشاريع بمختلف مراحلها منذ إجراء دراسات الجدوى الاجتماعية والخدمية والاقتصادية إلى جانب الإشراف والمراقبة والمتابعة وصولا إلى التنفيذ والإنجاز.

وأشار الخظمي إلى دور المهندسين في تحقيق معيار العدالة بتوزيع المشاريع من خلال الخطط والبرامج التنموية والاستثمارية التي تتبناها المجالس المحلية وكذا دورهم في دراسة المشاريع وجدواها الاجتماعية والإشراف على تنفيذها وفق المواصفات والمعايير المطلوبة.

وحث المهندسين على تحمل مسؤولياتهم في الجوانب الفنية والهندسية والدراسات التي تنفذ في مختلف مجالات البناء والإنشاء والطرق والجسور وتحديد الاحتياجات الفنية والهندسية المطلوبة لكل مشروع خدمي وتنموي على مستوى المحافظة بصورة دقيقة ومسؤولة.

إلى ذلك ناقش اجتماع أمس بمحافظة ريمة برئاسة المحافظ علي الخظمي نشاط فرع الهيئة العامة لمياه الريف ومستوى تنفيذ مشاريع المياه بالمحافظة.

واستعرض الاجتماع خطط الهيئة لتغطية مديريات المحافظة بمشاريع المياه باعتبارها من المشاريع الهامة وكذا المشاريع المتعثرة والأسباب التي تحول دون تنفيذها.

كما جرى استعراض مشاريع المياه المنفذة خلال السنوات الماضية البالغ عددها سبعة مشاريع بتكلفة ملياري ريال بتمويل حكومي وأربعة مشاريع بتكلفة مليون و٤٧٠ ألف دولار بتمويل حكومي وجهات مانحة.

وأكد الخظمي أهمية التنسيق مع المجالس المحلية لضمان إيصال إمدادات المياه إلى جميع المديريات من خلال دراسة متطلبات كل مديرية ومدى احتياجها من مشايع المياه.

في ورشة عمل بعدن:

التأكيد على أهمية إدراج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط التنموية لعشر محافظات

عدن/ ميرفت فوزي

● دشنت أمس في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن ورشة العمل التخطيطية حول إدراج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط التنموية للمحافظات لعشر محافظات (عدن - لحج - أبين - شبوة - حضرموت - المهرة - تعز - الحديدة - حجة - البيضاء) برعاية نائب وزير الإدارة المحلية وبدعم من مشروع اللامركزية قطاع تنمية المرأة بمشاركة ٣٠مشاركا ومشاركة من مدراء عموم تنمية المرأة في المحافظات ومدراء عموم التخطيط والتعاون الدولي ومنسقات اللجنة الوطنية للمرأة.

وخلال الحفل أكد الأخ أحمد أحمد الضلاعي، وكيل محافظة عدن للاستثمار والتنمية على ان التنمية عملية مستمرة تهدف الى رفع مستوى المجتمع بمختلف جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مشيرا الى اهتمام السلطة المحلية في دعم قضايا المرأة وتمكينها اقتصاديا والعمل على تعزيز دور ومكانة المرأة في التنمية وخلق بيئة مناسبة لمشاركة المرأة في مختلف المجالات وتذليل كافة الصعوبات أمام تمكين المرأة، مؤكدا أن البرنامج الانتخابي الذي تم تعديله وأعطى المرأة ٤٤ مقعداً لهو ثقة ودعم من فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بأهمية دور المرأة في بناء المجتمع وتنميته، موضحا أن الاهتمام بقضايا المرأة اتخذ منحى منهجي خلال العقدين الآخرين وبالذات منذ قيام الوحدة المباركة.

من جانبها أكدت الأخت فاطمة عبد الله الخطري، وكيل قطاع تنمية المرأة وزارة الإدارة المحلية، على أهمية إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطة الخمسية الرابعة ٢٠١١ - ٢٠١٥م حيث أن قضايا النوع الاجتماعي تستهدف جميع نواحي التنمية المحلية الاقتصادية ، السياسية والاجتماعية.

وفي تصريح لـ«الثورة» أشارت الخطري إلى أن الورشة التي تستمر ليومين بمشاركة عشر محافظات تهدف الى الفهم الأفضل لمكونات الخطة الخمسية الرابعة واستعراض تجارب بعض الدول العربية والأجنبية في دمج قضايا النوع الاجتماعي في التنمية، مؤكدة على الدور التي تلعبه هذه الورش في الاستفادة من خلال تبادل الخبرات بين المحافظات منوها إلى أنه سيتم استعراض تجارب اللجنة الوطنية للمرأة لثلاث محافظات (عدن - الحديدة - حضرموت) متمنية خروج المشاركين بآلية عمل لتنفيذ الخطة على مستوى المحافظات .

وتهدف الورشة إلى ضمان استيعاب المشاركين من المحافظات لعملية التخطيط للخطة الخمسية بشكل افضل وتعريفهم بمختلف التجارب والخبرات في استيعاب النوع الاجتماعي في المحافظات لضمان الوصول إلى رؤية أوضح بالنسبة للمشاركين وتعريفهم بالمبادئ والممارسات العالمية السليمة للتخطيط التنموي الحساس للنوع الاجتماعي الى جانب دعم تضمين أفضل التجارب والممارسات في استيعاب النوع الاجتماعي.

بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة

افتتاح مركز الاستشارات التقنية بمحافظة الضالع

الضالع/ نبيل الجنيد

■،، أقيم صباح أمس بقاعة محافظة الضالع حفل تدشين افتتاح مركز الاستشارات التقنية – الضالع.. وفي الحفل الذي نظمته وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر ضمن برنامج طموحي بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية وبالتنسيق مع الغرفة التجارية بالضالع، ألقى أمين عام المجلس المحلي لمحافظة الضالع الأخ محمد غالب العتابي كلمة ، أكد فيها أن تدشين مثل هذه المشاريع الخدمية والتي تتزامن مع بداية عام جديد تعد بادرة طيبة لصالح محافظة نائية كالضالع التي هي بحاجة ماسة لمشاريع إنمائية وخدمية تعود بالنفع المباشر للمواطن وبالذات شريحة الشباب والعمل على الحد من البطالة بينهم مشيراً إلى أن الوكالات الداعمة للمشاريع الصغيرة هي صمام أمان لتحصين وحفظ الشباب وتكون قادرة على إعدادهم وتأهيلهم تأهيلا جيدا للانخراط في سوق العمل الحر.

وقال: نحن في السلطة المحلية بمحافظة الضالع نرحب ونشد على أيدي كل المنظمات والصناديق الداعمة للشباب في جميع مجالات الحياة.

من جانبه قال رئيس الغرفة التجارية بالمحافظة الأخ/ سعد الزقري: إن الغرفة التجارية وكل العاملين في القطاع الخاص يرحبون بوكالة تنمية المنشآت الصغيرة وغيرها من المنظمات الداعمة للقطاع التجاري وإشراك الشباب للمشاركة .. وذلك من خلال التدريب والتأهيل وكذا إنشاء المشاريع الصغيرة ، مشيراً إلى أن افتتاح مركز الاستشارات التقنية بمحافظة الضالع سيعيد للشباب نشاطهم وحيويتهم للمشاركة في العمل التجاري سواء في داخل المحافظة او خارجها بعد أن يتم تدريبهم التدريب الصحيح.

وأشار الى أن الشباب وخصوصاً في محافظة الضالع كانوا في شتات كبير بعد أن فقدوا الأمل بالشركات التي لا تقبل أياً منهم، وذلك بعد تلك الاحداث المؤلمة التي مرت بها الضالع ومنها ما تعرض له الجانب التجاري بالضالع من ضربة قوية شلت الحركة التجارية داعيا الجميع إلى عدم الربط بين التجارة والسياسة.

وكان الاخ/ صابر سعيد حمادي ضابط مشاريع وكالة تنمية المشاريع الصغيرة قد استعرض أمام الحاضرين عمل الوكالة وعلاقتها في إشراك وربط السوق المحلي بالسوق العالمي.

موضحاً أنه تم تأسيس الوكالة عام ٢٠٠٦م وتنشط حالياً في أربع محافظات عدن – لحج– الضالع – أبين.

وقد تم عقد ورشة تدريبية في محافظة عدن في مجال الكهرباء وصيانة الكمبيوتر والجوال لمدة شهرين.

مشيراً إلى إن هدف الوكالة من هذه المشاريع ليس الربح المالي، بل الاستفادة من إنشاء مشاريع حديثة وتطوير مهارات وقدرات الشباب الذين ستصبح لديهم قدرات لإدارة وتكوين مشاريع بشكل واسع على مستوى المحافظة وهكذا يكون العمل التجاري المحلي على علاقة مع العمل التجاري في دول خارجية.

١٦ مشروعاً استثمارياً بالقطاع الزراعي بتكلفة ٣,٦ مليار ريال

كتب/علي محمد

■،، بلغ عدد المشاريع الاستثمارية في القطاع الزراعي المسجلة بالهيئة العامة للاستثمار وفروعها بالمحافظات خلال الفترة يناير – سبتمبر ٢٠١٠م نحو ١٦ مشروعاً.

وأوضحت النشرة الإحصائية الصادرة عن الهيئة أن التكلفة الاستثمارية للمشاريع بلغت ٣ مليارات و٦٧٦ مليون ريال، بينما بلغت فرص العمل المباشرة المتوقع توفيرها ٣٥٣ فرصة.

غير أن الاستثمارات في القطاع الزراعي ما تزال متدنية إذ لا يتجاوز الرأس المال الاستثماري في هذا القطاع ٣٪ خلال التسعة الأشهر الماضي، الأمر الذي يتطلب تنفيذ إجراءات وسياسات حكومية محفزة للاستثمار في القطاع الزراعي.

وتتوفر في القطاع الزراعي العديد من الفرص الاستثمارية سواء من الإنتاج النباتي أو في مجال الثروة الحيوانية.

في ورشة إدارة التصدير وشهادات المنشأ

التأكيد على دور شهادات المنشأ في حماية المنتج الوطني وتعزيز مكانته في التصدير

المكلا / مجدي بازياد

■،، أوصى المشاركون في ورشة العمل التي نظمتها غرفة تجارة وصناعة حضرموت تحت عنوان "إدارة التصدير وشهادات المنشأ " بتمويل من مشروع تطوير القطاع الخاص (gtz) بتنظيم الأوضاع القانونية والمؤسسية المتصلة بقواعد وشهادات المنشأ اعتبارا للإيجابيات التي تم تحقيقها خلال الفترة السابقة وسد الفراغ القانوني للعديد من المسائل المتعلقة بتحديد منشأ السلع الوطنية وإصدار شهادات المنشأ وتنفيذ العقوبات والغرامات على مقدمي الشهادات أو الوثائق أو البيانات غير الصحيحة.

وكان وكيل حضرموت المساعد علي عمر باهيصمي قد أكد في افتتاح الورشة أن هذه القضية تهدف إلى تسليط الضوء على الدور الفاعل الذي تؤديه شهادات المنشأ والذي يأتي في إطار خطط واستراتيجيات الدولة الرامية إلى تطوير أداء أسواقنا الخارجية أمام المنتج الوطني وذلك من خلال تعزيز الشراكة مع المنتجين والمصدرين وإطلاعهم على الميزات الإيجابية للمنتج المحلي التي تعود بالمنفعة على أداء الاقتصاد الوطني في مختلف قطاعاته ، وفي سياق اهتمام وزارة التجارة برعاية المنتج الوطني وتأهيله للإستفادة من الميزات التفضيلية كالإعفاءات الجمركية الواردة في الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي تقيمها الوزارة مع بعض الدول والمنظمات أو التجمعات الاقتصادية والتي من أهمها اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

بدوره أوضح الأستاذ عمر عبدالرحمن باجرش رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة حضرموت أن "مشروع قانون المنشأ" يهدف إلى إعادة تنظيم الأوضاع القانونية والمؤسسية المتصلة بقواعد وشهادات المنشأ وسد الفراغ القانوني للعديد من المسائل المتعلقة بتحديد منشأ السلع الوطنية وإصدار شهادات المنشأ وفتح المجال أمام الوزارة لتنفيذ العقوبات والغرامات على مقدمي الشهادات أو الوثائق أو البيانات غير الصحيحة.وشدد على ضرورة الاهتمام بإدارة التصدير وشهادات المنشأ ودور غرفة تجارة وصناعة حضرموت في تنظيم هذه العملية في ظل التحديات والمخاطر التي تتهدد مجال التصدير بعد أحداث الطرود المفخخة.

من جهتها أشارت الأخت حنان باحميد منسقة مشروع تطوير القطاع الخاص إلى أهداف الورشة ودور السلطة المحلية والغرفة التجارية في دعم هذه القضية ودعت المشاركين إلى وضع المقترحات والتوصيات الكفيلة بمعالجة الصعوبات في مجال التصدير وقالت باحميد : إن أهمية هذه الورشة تكمن في المحاور التي تتناولها والتي تهدف إلى توعية المستثمرين وأصحاب المصانع حول الميزات الكبيرة التي يتمتع بها المنتج الوطني والدعم الكبير الذي يلقاه من الحكومة في إطار حرصها على تعزيز دعم الاقتصاد الوطني وفي مشاركة أصحاب المصانع والشركات المنتجة وتعريفهم بأهمية شهادات المنشأ التي يحملها المنتج الوطني والفوائد التي تعود على المنتجين من خلال تصدير تلك المنتجات فضلا عن الاستفادة من المميزات التي تمنح لهم كالإعفاءات الجمركية.

تعريف ٣٥ مزارعا بطرق تشكيل جمعيات مستخدمي المياه

■،، الحديدة/سبأ

اختتمت أمس بالهيئة العامة لتطوير تهامة ورشة عمل تدريبية خاصة بقادة المزارعين بمنطقة الخليفة بوادي سهام والكادر الإرشادي بالهيئة٠

هدفت الورشة التي نظمتها على مدى يومين الهيئة العامة لتطوير تهامة بالتعاون مع مشروع الدعم الفني الاوروبي تعريف ٣٥من المزارعين والكادر الإرشادي بالهيئة بفوائد إنشاء جمعيات مستخدمي المياه وخطوات التأسيس ودورهم في إنشاء الجمعيات٠

وأوضح مدير الشؤون الزراعية بالهيئة المهندس جعفر علوي الجفري لوكالة الأنباء اليمنية سبأ أن الورشة تأتي في إطار برنامج تكوين جمعيات مستخدمي مياه الري في وادي مور وسهام ورماع بهدف مشاركة المجتمع في عملية توزيع المياه وصيانة المنشآت ٠

وأشار إلى أن المشاركين تلقوا محاضرات حول أهمية ودور القادة المزارعين من خلال تكوين الجمعيات إضافة إلى مناقشة المواد الخاصة بالتدريب ووضع جدولة لأنظمة التشغيل والصيانة وتوزيع المياه والأنشطة الزراعية الأخرى٠

تأهيل ٣٠ متدربة في مجال الارتقاء بأداء المرأة العاملة بأبين

■،، أبين/سبأ

بدأت أمس بمدينة زنجبار محافظة أبين دورة تدريبية لـ ٣٠ من القيادات النسائية بمرافق العمل والإنتاج بالمحافظة في مجال الارتقاء بأداء المرأة العاملة٠

وناقشت الدورة التي تستمر يومين أوراق عمل حول توفير الظروف المناسبة للمرأة العاملة، ودور النقابات في تحقيق الأهداف والبرامج النقابية للارتقاء بأداء المرأة العاملة.

وفي افتتاح الدورة أشار وكيل محافظة ابين المساعد أحمد ناصر جرفوش إلى أهمية تطوير قدرات المرأة العاملة وتحسين الظروف المادية والمعنوية في بيئة عملها.. لافتا إلى دور المرأة بالمحافظة كشريك هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية٠

من جانبه أكد رئيس فرع اتحاد نقابات عمال اليمن بأبين محمد خضر عزلق ضرورة الاهتمام ببرامج التدريب والتأهيل للمرأة العاملة باعتبارها شقيقة الرجل وتمتلك إمكانيات لتنفيذ المهام المسندة إليها بكفاءة واقتدار.. حضر افتتاح الدورة رئيس دائرة المرأة العاملة في المحافظة نظيرة صالح الكهالي٠